

Distr.  
GENERAL

S/1997/1013  
29 December 1997

ORIGINAL: ARABIC

## مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ موجهة إلى  
الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومتي أود أن أنقل إليكم برفقته رسالة السيد محمد سعيد الصحاف وزير خارجية جمهورية العراق الموجهة إليكم بتاريخ ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ بشأن قيام مندوب الولايات المتحدة في لجنة ٦٦١ بعرقلة الموافقة على عقد قطع الغيار والمعدات الخاصة بإصلاح خط أنابيب النفط كركوك - يامور تاليك لأكثر من سنة، ثم قيامه أخيرا بفرض شروط تعسفية للموافقة وبما يتنافي مع أحكام مذكرة التفاهم والقرار ٩٨٦ وإجراءات لجنة ٦٦١.

سأغدو ممتنًا لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة وضميئتها، رسالة السيد وزير الخارجية، كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نزار حمدون  
السفير  
الممثل الدائم

## مرفق

رسالة مؤرخة ٢٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧ موجهة  
إلى الأمين العام من وزير خارجية العراق

إلحاقاً برسالتي لكم في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ (الوثيقة S/1997/937)، أود أن ألفت عناء سيادتكم إلى الأسلوب الذي يتبعه بعض أعضاء مجلس الأمن في التعامل مع العقود المقدمة في إطار تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٦ (١٩٩٥) ومذكرة التفاهم الموقعة بين العراق والأمم المتحدة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٧ (الوثيقة S/1996/356)، بهدف التخفيف من معاناة الشعب العراقي من جراء الحصار المفروض عليه منذ أكثر من سبع سنوات.

لا شك أنكم تدركون تماماً أن صيغة النفط مقابل الغذاء تقوم أساساً على تصدير العراق للنفط واستثمار عوائده في شراء الغذاء والدواء والاحتياجات الأساسية الأخرى، تحت إشراف من الأمم المتحدة عبر خبراء شركة سيبولت الهولندية الموجودة في جميع نقاط تصدير النفط ونقاط توزيع المواد الغذائية.

وكما تعلمون فإن عملية تصدير النفط تصبحها حاجات ملحة لتبديل وتعويض قطع الغيار التالفة من أنابيب نقل النفط وفي محطات ضخه. وهذا ما أكدته أحكام مذكرة التفاهم الواردة في الفقرات ٢٩ و ٣٠ و ٣١. وسبق أن قدمت الحكومة التركية عن طريق ممثليتها في نيويورك رسالتين إلى لجنة المقاطعة بتاريخ (٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ و ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧) بشأن طلب الموافقة على قيام شركة تكfan التركية بتصدير قطع غيار ومعدات خاصة بإصلاح خط أنابيب كركوك - يومورتاليك. وتم عرض هاتين الرسالتين على اللجنة المنبثقة بموجب القرار ٦٦١ في جلستها ١٤١ المعقدة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦. طلب مندوبي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في هذا الاجتماع، معلومات إضافية عن الموضوع مما أدى إلى تأجيل النظر في العقد إلى وقت لاحق. واستمر موقف مندوب الولايات المتحدة الأمريكية بتأجيل الموضوع في كل مرة يعرض على اللجنة، حتى أن عملية تقديم هذا العقد استمرت خلال ١٢ جلسة عقدتها اللجنة كانت أخيرتها الجلسة ١٦٤ المعقدة في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧، حيث قرر المندوب الأمريكي أخيراً أن يعطي موافقته على العقد. غير أن هذه الموافقة أتت مشروطة بقيام الشركة التركية المسؤولة عن توريد المواد (شركة تكfan)، بخزن المواد في تركيا ونقلها إلى العراق عند الحاجة إليها وعلى أن يتم ذلك بالإشراف الدقيق على نقلها واستخدامها في العراق.

إن هذه الصيغة التي ابتدعها مندوب الولايات المتحدة الأمريكية في اللجنة المنبثقة بموجب القرار ٦٦١ تشكل سابقة سيئة تتعارض مع صيغ التعاقد التجاري العالمي التي تقضي بأن تكون مسؤولية المجهز هي تسليم المواد المتعاقد عليها إلى المشتري ولا يقع ضمن مسؤوليته حزن المواد في مستودعاته الخاصة وتجهيزها قطعة إثر قطعة.

إن هذا التصرف يشكل أسلوباً من أساليب العرقلة والتأخير والإرباك التي يعتمدها المندوب الأمريكي باستمرار في التعامل مع العقود الخاصة بمذكرة التفاهم، ويتناقض بشكل سافر مع أحکامها والهدف المتوكى منها، إضافة إلى أنه يشكل سابقة خطيرة في الإجراءات التي اعتمدتتها اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ والتي لا تتضمن بشكل قطعي أي حكم يتبع للمندوب الأمريكي فرض شروط تعسفية كهذه.

إنني إذ أعرض عليكم الأسلوب الذي يتعامل به ممثل الولايات المتحدة الأمريكية مع هذا العقد أود أن أنقل إليكم رفض حكومة العراق لهذه الصيغة المخلة بتقاليد التعاملات التجارية الدولية وأحكام القرار ٩٨٦ ومذكرة التفاهم.

كما أنتي آمل بتدخلكم الشخصي في التصدي للصيغة التي ابتدعها المندوب الأمريكي واعتبار موافقة اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ على توريد شركة تكان التركية لقطع الغيار والمعدات الازمة لتصليح خط أنابيب نقل النفط العراقي من كركوك إلى يومورتاليك، موافقة مطلقة دون قيد أو شرط وبما ينسجم مع قرار مجلس الأمن ٩٨٦ وأحكام مذكرة التفاهم.

أرجو توزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد سعيد الصحاف  
وزير خارجية جمهورية العراق

-----